من السبت إلى السبت

التربية والأخلاق...؟

● في مقال السبت الماضي تناولنا بعض الفقرات التي جاءت في خطاب الأخ رئيس الجمهورية الذي ألقاه في إب وتحدث فيه عن بعض الظواهر السيئة التي بدأت تنتشر في اليمن كالمباهاة والتفاخر وصالات الأعراس التي تُكبد الفرد والمجتمع الكثير من الأموال التي ماأنزل الله بها من سلطان..

ولاشك أن مثل هذه الظواهر لها علاقة قوية بانعدام التربية الصحيحة التي تنشئ جيلاً صالحاً وواعياً يقول (مارتن لوثر): «ليست سعادة البلاد بوفرة إيرادها ولا بقوة حصونها ولا بجمال مبانيها، وإنما سعادتها بعدد المهذبين من أبنائها، وبعدد الرجال ذوي التربية والذكاء والأخلاق، ونحن أمة لها تراث وتاريخ وأخلاق .. يقول الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام: «إنما بُعثت لأتمم مَكَارم الأخلاق»، وهذا يعني أن الأمة العربية قبل الإسلام كانت تتمسك بالأخلاق وما بُعث الرسول صلى الله عليه وسلم إلا ليُتمم تلك المكارم الخلقية.

ولكننا للأسف الشديد تركنا الأخلاق ولم نعتنِ بالإصلاح الخلقي، ولم نهتم بشئون التعليم كاهتمامنا بالسياستين الداخلية والخارجية مثلاً ..

أحمد اسماعيل الأكوع

فالتربية من هذا المنطلق هي الأساس لبناء المجتمعات الواعية التي تهتم بقضاياها المختلفة، وعندما نسأل أنفسنا ونقول ماهو الغرض من التربية والتعليم على اعتبار أن الإنسان هو خير بطبعه وأنه قابل للتربية والتهذيب .. إذاً فالغرض من التربية والتعليم هو الحصول على صفة التوازن الخُلقي والنفسي في الأمة وفي الفرد أيضاً.

ويأتي تعليم المرأة من الأمور الهامة التي تساعد على اختفاء ظواهر المباهاة والتفاخر وإقامة الحفلات المكلفة في صالات الأعراس، فصلاح البيت وسعادة الزوج وتربية البنين إنما يحدث من قبل المرأة وقد دعانا الإسلام وحثنا بالاهتمام بالمرأة ففي حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «استوصوا بالنساء خيراً، فإن المرأة خُلقت من ضلع أعوج، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً» رواه البخاري ومسلم.

ولذلك نرى أن المباهاة والتفاخر هو من الكبر والذي هو ضد التواضع ومما جاء في وصية لقمان لابنه وهي من أهم وصايا التربية يقول الله عز وجل: «ولا تُصعّر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحاً إن الله لايحب كل مختال فخور. واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير»، فالمتكبر عدو الله وعدو نفسه وعدو الناس، يقصر في الواجب ويدعي ماليس فيه ويتشدق في الكلام ويتأنق في اللباس أكثر من اللازم .. والمتكبر الغني يزعم أنه المتكفل بأرزاق العباد وأنه الكريم المتفضل البر الجواد والمتكبر الفقير.

يزهو بنفسه وهو محتاج إلى الأصدقاء، والعالم المتكبّر يحسب أنه داعية الرشاد ومنقذ البلاد من هوة الفساد، والشباب المتعاظم يخالون أنفسهم هم الأفراد المشار إليهم بالبنان وليس سواهم من يقوم بالمهام، والخلاصة أن المتكبرين لايصلحون لشيء من أمور الناس وأنهم عاجزون عن كل إسعاد وإصلاح وإرشاد.

ولذلك نقول ونؤكد أن المسلمين لو اعتصموا بحبل الله جميعاً كما أُمروا وأصلحوا ذات بينهم لما حصلت مثل هذه الظواهر السيئة التي تحدث عنها رئيس الجمهورية في مجتمع مسلم كالمجتمع اليمني الذي قال عنه الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام: «الإيمان يمان والحكمة يمانية».

■ **شعـــر:**

لاتزر مـن تحب في كـل شـهـر فاجتلاء الهلال في الشهر يوماً
غير يوم ولا تزده عليه ثم لاتنظر العيون إليه

أسباب الهجرة الداخلية

معروف درين

● إن الحديث عن الهجرة الداخلية والتوقف معها كظاهرة لها اسبابها ولها حلولها ايضا أمرٌ هام وغاية في الاهمية لأن الهجرة الداخلية التي تعرف بانتقال الساكن من مكان لآخر داخل البلد نفسه ولأسباب معينة تؤثر تأثيرا مباشرا في التوزيع الجغرافي للسكان وعلى حياتهم المعيشية أي أن تجمع السكان في مدن أو مناطق معينة وبكثرة يؤثر على مستوى الخدمات التي يتحصلون عليها وفي اشياء كثيرة جدا.

نعم هل سألنا أنفسنا عن سبب الازدحام في المدن الرئيسية ولماذا ترك المواطن الريف وتخلى عن مسقط رأسه وعمله في الزراعة وغيرها من المجالات؟ ماهي دوافع هذه الهجرة وأسبابها مع العلم إن معظم المهاجرين من ابناء الريف يعيشون حياة صعبة في المدينة خصوصا إذا ما قورنت بحياتهم في الريف اليمني فالحياة تبدو بسيطة وجميلة ولامجال للمقارنة بين حياة الريف ولمساته السحرية البديعة مع تعقيدات المدنية المعولمة والشاقة ولكن لابد من تحقيق شروط وتوفير اشياء هامة ولازمة لأبناء الريف!!

عموماً لن يكون الأمر صعبا إذا تضافرت الجهود ووجدت نوايا صادقة ودراسات مسؤولة تقف في وجه هذه الظاهرة - الهجرة الداخلية- وتبحث في خلفياتها ومن ثم تعمل على تشخيص المرض والذي بموجبه سوف تحدد طريقة العلاج ونوعية الدواء فإذا وقفنا على الاسباب والدوافع لهذه الهجرة فإنه من السهولة بمكان العمل على وقفها وإيجاد الحلول الكفيلة بذلك.

على أية حال فإن ظاهرة الهجرة الداخلية مشكلة بحد ذاتها تعاني منها معظم الدول ومنها اليمن ولكن الادهى من ذلك ان نقف مكتوفي الايدي دون تحريك ساكن إزاء هكذا ظاهرة مؤرقة ومابهمنا في هذا المقام هو العودة للاسباب المباشرة التي من خلالها سوف نضع إيدينا على الجروح وتضميدها قبل ان تصبح عملية العلاج مستعصية ومستحيلة.

إذا الأسباب والدوافع كثيرة.. ولكننا سنكتفي بذكر بعضها بصورة سريعة ما من شك في وجاهة بعض هذه الاسباب التي دفعت بأعداد هائلة من ابناء القرى والريف اليمني إلى عواصم المحافظات والمدن الرئيسية وللتوضيح فإن أهم هذه الاسباب مايلي:

- عدم توفر المنشآت الصحية أو قلتها ورداءة ماتقدمه من خدمات لمرتاديها من ابناء الريف وعلى معظم المناطق البعيدة عن عواصم المحافظات.
- التعليم في الارياف ضعيف ومتدنٍ جداً ولاتصل إليه الرقابة إلى جانب قلة المبنى المدرسي وتباعده عن السكان إضافة إلى عدم وجود المدرس المتخصص والجيد الجدير بهذه المهمة.
- صعوبة المواصلات في الأرياف التي لاتزال البعض من المناطق الريفية تعتمد على الطرق البدائية وإن وجدت بعض الطرق الترابية فإنها تعاني الإهمال.
- شبكة الكهرباء التي لم تصل إلى معظم هذه المناطق ومعها الهاتف الذي تواجد أفضل من الكهرباء ولكن ربط الريف بالمدينة من خلال هذه الخدمات هام جدا.
- التقليل من العمل بالزراعة وعدم تشجيع المزارعين والعمل على تسويق منتجاتهم والاهتمام بهذه الشريحة وبما تنتجه من خلال القروض الميسرة والدعم المستمر المادي والمعنوي.

كل هذه الاسباب دفعت بأبناء الريف الى الهجرة وتفضيل المدينة على الريف حتى وإن كانت حياتهم في الريف افضل مما هو عليه الحال في المدينة، ومايجب الاشارة إليه أن معظم المهاجرين غير مرتبط بعمل رسمي أو وظيفة رسمية تفرض عليه البقاء في المدينة لأن الاغلبية يعملون في البناء والاسواق الشعبية ودخلهم لايؤهلهم أو يتناسب مع المدينة ومتطلباتها.

الآن وبعد كشف اسباب هذه الهجرة هل من علاج مناسب وهل ثمة حلول لهذه الظاهرة وكيف ذلك؟

هكذا توصلنا إلى الاسباب والدوافع ولكن لابد من التوصل في المقابل إلى حلول ملائمة تمنع هذا التدفق وهذا الزحف على المدن وعواصم المحافظات.. والحلول تكمن في التالي :

- تشجيع الحرف اليدوية والاعمال الصغيرة وبما يوفر فرص عمل لساكن الارياف.
- العمل على بناء المنشآت الصحية والتوسع فيها وإرسال كوادر متخصصة لإدارتها والاشراف عليها لتقديم الخدمات الجيدة لهؤلاء السكان.
- العمل من اجل الدفع بالمستوى التعليمي والتوسع في بناء المدارس النموذجية وتوزيع المدرسين المتخصصين عليها والمتابعة المستمرة لسير العملية التعليمية والتربوية.
- انشاء شبكات الطرق وربط المناطق ببعضها لتسهيل عملية التواصل مع إيصال شبكتي الهاتف والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الضرورية.
- الدفع بالمزارعين وتشجيعهم على العمل بالزراعة ودعمهم وتسويق منتجاتهم المختلفة وبما يحقق عملية التكامل والتواصل بين الريف والمدينة.

إننا إذا عملنا بهذه الحلول ونفذناها على أرض الواقع فإن ظاهرة الهجرة الداخلية سوف تشهد تراجعا ملحوظا وينعم الجميع بحياة هانئة وسعيدة في الريف والحضر.

من يعيد الدور المفقود للهيئة العامة للموارد المائية؟

مهندس أحمد محمد شمسان ●

● لاشك أن الجميع يعلم ولو بالقدر البسيط أن بلادنا تعاني من أزمة مائية خطيرة تهدد كل جوانب الحياة ولانبالغ إن قلنا أنها تهدد وجودنا، وكما نعلم تاريخياً أن التجمعات السكانية (الحضر) إنما تواجدت واستقرت حيث تتوفر المياه لأنها عصب الحياة ،كما ارتبطت الحضارات القديمة بأماكن تواجد المياه.

واليوم ونحن نعيش هذا العصربكل جوانبه العلمية لازلنا نفتقر إلى الكثير من العلمية في التعامل مع مواردنا المائية الشحيحة وشبح سوء الادارة يلاحقنا في معظم المرافق الحكومية الموكلة بإدارة موارد البلاد المائية وغيرها، وبرغم امتلاك البلاد لكوادر علمية كفؤه يمكنها أن تدير الامور بكفاءة واقتدار إلا أن ذلك يكون صعبا طالما ان المؤسسات الحكومة تفتقر إلى التنسيق الواضح بينها خصوصا فيما يتعلق بإدارة موارد المياه وبسبب غياب هذا التناغم المضبوط والمحكوم بين كثير من المؤسسات الحكومية وإدراك المشكلة بحجمها الحقيقي لدى كل الجهات وكذلك الحكومة ككل لأخذ خطوة إلى الامام باتجاه السيطرة على هذه المشكلة التي تهدد مواردنا المائية وتهدد الجميع والتي بدون حلها لايمكننا الحديث عن تنمية بالمعنى الحقيقي والذي ينعكس سلباً على المحصلة النهائية من حيث تحقيق تقدم واضح وبخطوات ثابتة مدروسة وملموسة تصب في خدمة برامج التنمية لهذا البلد والشعب العظيم ونجد انفسنا لازلنا في الخطوة الاولى.

وحقيقة الأمر أن إدارة مواردنا المائية هي جزء من هذا النظام الذي يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات فبداية بإنشاء الهيئة العامة للموارد المائية عام ١٩٩٥ وربطها برئاسة الوزراء والذي جاء استجابة لمطالب المانحين ولما تقتضيه الحاجة من إعادة تنظيم قطاع المياه لتكون الهيئة العامة للموارد المائية خطوة أولى في الطريق نحو إعادة هيكلة وتنظيم هذا القطاع والسيطرة على الموارد المائية من العبث وتكون الهيئة العامة للموارد المائية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن رسم السياسة المائية للبلد والسيطرة على استثمار هذا المورد ولحل الازدواجية والتضارب في الاختصاص بين المؤسسات ذات العلاقة بهذا المورد وذلك من خلال قرار إنشائها.

وللأسف الشديد وكأنها ولدت ناقصة ، لم تتمكن الهيئة العامة للموارد المائية من تحقيق الأهداف المرجوة منها بقرار إنشائها ، حيث ظلت مسألة التضارب والازدواجية قائمة وكأن قرار الإنشاء هذا لاينسجم مع اختصاصات بقية المؤسسات ذات العلاقة وظلت الهيئة تعمل بحدود الممكن السهل رغم جسامة المهمة الملقاة على عاتقها حيث لم تتمكن من الحصول على كامل صلاحياتها بقرار الانشاء وذلك لاسباب عديدة وبعد مضي ٨ سنوات من عمر الهيئة دون أن تتمكن من تحقيق أي انجاز على المستوى العملي سوى التعريف بها ووضع الاستراتيجية الوطنية للمياه وقانون المياه الذي لم يكتب له الخروج إلى حيز التطبيق في الواقع المائي المتردي.

وبمجيء التشكيلة الحكومية ٢٠٠٣م واضافة وزارة جديدة (وزارة المياه والبيئة) وذلك لأن الحاجة أصبحت ملحة ولأن الوقت قد تأخر لهذه الوزارة والتي كانت منتظرة من سابق حيث مثلت الهيئة العامة للموارد المائية هذا الدور سابقا ولكن بمحدودية.

ويأتي على رأس هذه الوزارة الدكتور محمد لطف الارياني والذي نعرف عنه أنه الرجل المناسب ذو الخبرة الطويلة في هذا المجال والذي يدرك تماما خطورة الوضع المائي للبلاد وبعيدا عن المديح والثناء نتمنى له التوفيق والنجاح في لملمة الشتات وترتيب قطاع المياه والمهمة الملقاة على عاتقه صعبة ودقيقة.

ولكن وعلى ضوء الاوضاع الجديدة يبرز سؤال مهم وهو (ماهو وضع الهيئة العامة للموارد المائية في هيكل الوزارة الجديدة؟) وهل تتمكن الوزارة من إعادة الدور المفقود والمرجو للهيئة العامة للموارد المائية وتفعيلها واستيعابها كهيكل مستقل داخل الوزارة الجديدة؟ أم تعيد الرؤية في وضع الهيئة وتحدد صلاحياتها واهدافها والدور الجديد الذي يمكن أن تقوم به انسجاماً مع بقية المؤسسات التي أصبحت تابعة للوزارة.

حيث يبدو أن الهيئة العامة للموارد المائية والتي لازالت دون هيكل تنظيمي منذ انشائها عام ١٩٩٥م تعاني من التهميش وتفقد صلاحياتها تدريجيا مع غياب أي دور جديد لها خاصة وأنها تمتلك ثروة تتمثل بكادرها الفني الجيد رغم الوضع المأساوي الذي يعيشه هذا الكادر، ونأمل أن تبادر الوزارة إلى تبني هذا الكادر بأي صورة لتنفيذ الدراسات والابحاث وتجميع المعلومات وتفعيل دور الهيئة وتحديد صلاحياتها بوضوح قبل أن تفرغ الهيئة من كوادرها من خلال البحث عن فرص عمل أخرى أفضل وتلبي حتى الحد الادنى من متطلبات الحياة الكريمة وتبقى ثقة هذا الكادر بشخص وزير المياه والبيئة ورئيس الهيئة العامة للموارد المائية في تحسين الظروف من خلال استيعاب هذا الكادر في تنفيذ مختلف الانشطة العملية للمساهمة في تحقيق اهداف الوزارة وخدمة هذا البلد العظيم فإلى الاخ/ وزير المياه والبيئة والأخ رئيس الهيئة العامة للموارد المائية نطرح هذه التساؤلات ولازال الأمل يتبرعم.

● قطاع الدراسات والمعلومات
الهيئة العامة للموارد المائية

حياة ذوي الأمراض الخطيرة تخضع لأمزجة مستوردي علاجها!

عبدالله الشهاري

● هكذا قضت رقابة وزارة الصحة المفقودة دون رقيب أو حسيب غيرها، فمن تتوقف حياته على استخدام العلاج درءاً لمخاطر حالته المرضية لاتجد العلاج الواقي من سكتة قلبية أو ذبحة صدرية، ونعرف أن الأدوية المهربة تفقد تأثيرها بسبب سوء الحفظ لدى النقل، إذ يجري التعامل معها كالسلع المهربة الأخرى، من منافذ شتى، بينما العلاج يجب حفظه لدى نقله من خارج نفوذ الرقابة الجمركية بحيث لاتعبث به عوامل الطبيعة المتقلبة برودة وحرارة فيفقد جدواه، ولكن أين العلاج المهرب لدى الحاجة الشديدة إليه؟ إنه إن وجد بعد عناء شديد وبحث مضنٍ يمكن العثور عليه، إذ يباع سراً كالمخدرات خشية عقاب وزارة الصحة التي لاتعاقب المتعهد والمحتكر لاستيراده، وفي هذه الحالة يكون تهريبه رأفة بذوي الأمراض الخطيرة عملاً إنسانياً، مالم توجد وزارة الصحة بديلاً عن المستوردين يتكفل بإيجاده في كل صيدلية متى أراد المضطر، وأراني واحداً ممن ينعدم عليه علاج التصلب الشرياني في عضلات القلب لولا رحمة تهريب علاج هذه الحالة، فالأنجوسيد الذي يقاوم الأزمات القلبية ينعدم بين فترة وأخرى ولا سماح لغير المتعهد باستيراده، وفي هذه الحالة تصبح حياة المريض رهناً بإرادة المستورد الذي لايوفره في السوق، أو يتكرم باستيراده إن شاء مزاجه، ولا قيمة لحياة المرضى، بينما يقول مزيفو الشعارات، إن العلاج خدمة إنسانية لاسلعة تجارية، وهنا لابد من التساؤل: أين الخدمة الإنسانية إذا انقطع استيراد العلاج الضروري للحالات المرضية الخطيرة؟ لقد طفت أياماً أبحث عن الإسيدرس لتفادي عجز وظائف القلب دون جدوى، وبالكاد وجدته يباع بسرية تامة كما لو كان نوعاً من المخدرات المحرمة، وعن طريق التهريب، ذلك لأن السيد المورد المحتكر بدعم من وزارة الصحة يعتبر ضمن هناك عيادات خاصة بالاسعافات الاولية وهي منتشرة في عموم مدن ومناطق الجمهورية لكن أكثرها انتشارا في امانة العاصمة صنعاء.

تلك العيادات تم منحها تراخيص لمزاولة العمل المحدد لها في انظمة ولوائح وزارة الصحة العامة والسكان.. ومن تلك الاعمال حسب معرفتي المتواضعة الاسعافات الاولية مثل المجارحة وضرب الابر وغير ذلك.

وهذا شيء جيد لو أن أصحاب تلك العيادات التزموا بممارسة اختصاصهم فقط... دون التجرؤ في ممارسة مالايعنيهم ودون الخوض فيما قد يفقد المرء حياته.

لكن اصحاب تلك العيادات واستغلالا منهم لغياب الرقابة الصحة يقومون بأعمال الدكاترة وربما أكثر.

لأن الدكتور قد يكون متخصصا في جهاز أو عضو معين من اعضاء الجسم البشري وقد يقوم بالاعتذار للمريض الذي يعاني من مرض معين لايدخل ضمن اختصاصه لفهمه ومعرفته أن هناك من هو أكثر كفاءة منه.

أما اصحاب العيادات او البعض منهم فإنهم يقومون بعمل .. «الطبيب العام» كونهم يقومون بتشخيص المرض أي مرض، ويصفون له الدواء غير مبالين بما قد يحصل لهذا المريض أو ذاك.

ولعل من يراهم عند مزاولتهم للعمل يظن أو يتبادر إلى ذهنة أننا لم نعد بحاجة إلى دكاترة أو مستشفيات مادام لدينا مثل هؤلاء العباقرة القادرين على معاينة المريض وتشخيص مرضه خلال دقائق معدودة.

العيادات الخاصة وغياب الرقابة

عبدالقوي منصور المغربي

زد على ذلك ان اصحاب بعض تلك العيادات يحصلون على العلاج الذي يتم تهريبه من المستشفيات وبواسطة بعض ضعفاء النفوس بأرخص الاسعار.

بل وبكل يسر وسهولة فالسماسرة يمرون إلى كل عيادة ومن ثم يقومون ببيعه من المواطن المريض الذي لاحول له ولاقوة بالاسعار التي يحددونها والتي ترضي جشعهم.. دون أي اعتبار لحالة المريض أو ظروفه المادية.

فأين دور وزارة الصحة العامة ومكاتبها ؟ولماذا كل هذا الاهمال؟

مع أن موضوعا مثل هذا لاينبغي إهماله أو التسهيل فيه لأنه يتعلق بحياة وصحة الانسان نفسه.. وقد يكون فيه من الخطورة مالاتحمد عواقبه ولوزارة الصحة العامة والسكان وكل فروعها ومكاتبها نقول:

ألا يوجد من يقومون بالتفتيش ويقومون بالتحري حول هذه الظاهرة؟ كونها خطيرة وخطيرة جدا.

لأنه باستطاعة أي كان أن يذهب إلى أي عيادة من العيادات.. ليس بصفته مفتشا بل بصفته مريضا ليرى بأم عينه كل تلك الممارسات وكل تلك التجاوزات.

هذا إن كان هناك اهتمام بصحة الانسان واذا كان مثل هذا الامر له أهميته لدى المتخصين..مالم فستظل العيادات الخاصة على حالها في ظل غياب الرقابة .

مع التمنيات بدوام الصحة والعافية.

يمن موبايل... ثقب في جدار الاحتكار

طارش قحطان

مشروع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة المحمول (يمن موبايل) حول مجالس الناس الى جدل ساخن تدور فيها النقاشات حول الأثر الذي يمكن ان يحدثه هذا المنجز المنتظر تفعيله من خلال الوزارة في هذا الجانب.

عدة اعتبارات جعلت المواطنين يعطون هذا الأمر اهمية خاصة من بينها أن تشغل الوزارة لهذه الخدمة بدأ مسبقاً بأجواء من الشائعات حول العوائق والعقبات التي واجهت وتواجه الوزارة من قبل مراكز القوى واصحاب النفوذ المادي والمعنوي الذين سبق لهم ان تحكموا بهذه الخدمة وجعلوها تحت سيطرتهم الكلية واستثمروها مادياً واستغلوها استغلالاً فاحشاً ولفترة طويلة عملوا خلالها كل ما في وسعهم للحيلولة دون كسر حلقات هذا الاحتكار واعتبر المواطنون قيام الوزارة بهذه الخدمة بمثابة هدية من الدولة تتخطى فوائدها وايجابياتها مجرد اضافة موزع جديد لخدمة الهاتف المحمول الى ماهو ابعد من ذلك اقلها تحريره من قيود الشركات التي سبق لها احتكار الخدمة وفرض قيودها وتشريعاتها الجائرة التي ابتزته مادياً وفقاً لعقود الاذعان التي لم يكن امامه خيار غير القبول بها.

- فهل تحرر المواطن من ذلك الاستلاب وتخلص من الحيف الذي مورس عليه منذ فترة طويلة وعلى مرأى ومسمع الجهات المعنية التي لم تعترض على اسلوب وطريقة اداء الشركات الموزعة الذي عزز بعقود استناداً إلى قوانين كانت بمثابة سيف مسلط بيد الشركات التي طالما تطلع المواطن الى عمل يحرره منها وجاء انجاز وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ليمثل نهاية لظلم واستغلال طال امده تحقيقاً لتلك الامنية التي وجب على الوزارة القيام بها كونها المرجع الذي يستمد منه المواطن قوته وصيانة حقوقه.

نأمل أن تخضع الجهات المعنية في اعتبارها بأن كسر حلقة الاحتكار هي التي تقرب المواطن من الدولة وتجعله اكثر احتراماً لحكومته التي حررته وحررت نفسها من نفوذ نال من هيبتها وافرغ منجزاتها من كل قيمة.

خدمة "يمن موبايل" وثبة تستحق الرعاية الكاملة لأنه مثل استجابة مجتمع يتطلع الى منجز يهيء له ظروفاً حياتية ملائمة ومن ذلك ما يتصل بهذا الجانب الذي لا يمكن تجاهل اهميته اليوم للجميع.